

تحديات نزاهة القضاء وانعكاساتها في الشريعة الإسلامية والقانون العراقي

هند معن خليل ابراهيم الربيعي / جامعة الأديان والمذاهب - قسم القانون

Hindmaan646@gmail.com

الأستاذ المشرف: د. احمد مرادخاني

أستاذ مشارك، قسم الفقه وأصول الشريعة الإسلامية ، فرع قم ، جامعة آزاد الإسلامية ، قم ،

إيران ، المؤلف المسؤول

ah.mor@iau.ac.ir

الأستاذ المشرف المساعد: دكتور احمد حسن البهادلي/ جامعة الأديان والمذاهب - قسم

القانون

الملخص:

القضاء هو عماد العدالة في أي دولة، ولكنه يواجه تحديات كثيرة في مجال نزاهته، فهناك العديد من العوامل التي تؤثر على نزاهة المحاكم والقضاة. سوف نناقش في هذا البحث تحديات نزاهة القضاء وانعكاساتها في الشريعة الإسلامية والقانون العراقي. يواجه القضاء تحديات كثيرة في مجال الفساد والرشوة. فالتلاعب بالقضاء من قبل الأطراف المعنية هو مشكلة كبيرة تواجه أي دولة، وقد تؤدي إلى انعدام الثقة بالقضاء وفقدان العدالة. ويؤثر ذلك على الشرعية القانونية للدولة، وعلى الاستقرار السياسي والاقتصادي للمجتمع. وفي الشريعة الإسلامية، فإن القضاء يعتبر جزءاً من الحكم الشرعي، وعدم نزاهته يؤدي إلى تعرض المجتمع للفساد والظلم. فالإسلام يحث على العدالة والنزاهة، ويحرم الرشوة والتلاعب بالقضاء. وفي القانون العراقي، يواجه القضاء تحديات كبيرة في مجال نزاهته، وذلك بسبب التدخل السياسي والفساد. فالقضاء في العراق يتعرض لضغوط من القوى الشمولية والأحزاب السياسية، وهذا يؤثر على تحقيق العدالة ونزاهة القضاء. ومن أبرز التحديات التي يواجهها القضاء في العراق هي التدخل السياسي، والفساد، وعدم توافر الحماية والأمان للقضاة، وعدم وجود قوانين وإجراءات فعالة لحماية حقوق المواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام العدالة في العراق يعاني من نقص في التدريب والتأهيل للقضاة والمحامين، وعدم توافر الموارد اللازمة لتأمين سير العمل في المحاكم. وفي الختام، فإن تحقيق نزاهة القضاء يعد أساساً لتحقيق العدالة في أي دولة. ويجب على الحكومات والمسؤولين في العراق أن يعملوا على توفير بيئة مناسبة للقضاة والمحامين وتطوير النظام القانوني بما يحقق العدالة والنزاهة.

الكلمات المفتاحية: (النزاهة، القضاء، النزاهة القضائية، القانون العراقي، الشريعة الإسلامية).

Challenges of judicial integrity and their implications in Islamic law and Iraqi law

Hind Maan Khalil Ibrahim Al-Rubaie / University of Religions and Sects –

Department of Law

Hindmaan٦٤٦@gmail.com

Supervising Professor: Dr. Ahmed Murad Khan

Associate Professor, Department of Jurisprudence and Fundamentals of Islamic Law, Qom Branch, Islamic Azad University, Qom, Iran, responsible author

ah.mor@iau.ac.ir

Assistant Supervising Professor: Dr. Ahmed Hassan Al-Bahadli / University of Religions and Sects – Department of Law

Abstract:

The judiciary is the pillar of justice in any country, but it faces many challenges in the field of its integrity, as there are many factors that affect the integrity of courts and judges. In this research, we will discuss the challenges of judicial integrity and their implications in Islamic law and Iraqi law. First, the judiciary faces many challenges in the area of corruption and bribery. The manipulation of the judiciary by the concerned parties is a major problem facing any country, and it may lead to a lack of confidence in the judiciary and a loss of justice. This affects the legal legitimacy of the state, and the political and economic stability of society. In Islamic law, the judiciary is considered part of the legal ruling, and its lack of integrity leads to the exposure of society to corruption and injustice. Islam encourages justice and integrity, and prohibits bribery and manipulation of the judiciary. In Iraqi law, the judiciary faces major challenges in terms of its integrity, due to political interference and corruption. The judiciary in Iraq is under pressure from totalitarian forces and political parties, and this affects the achievement of justice and the integrity of the judiciary. Among the most prominent challenges facing the judiciary in Iraq are political interference, corruption, lack of protection and safety for judges, and the lack of effective laws and procedures

to protect the rights of citizens. In addition, the justice system in Iraq suffers from a lack of training and qualification for judges and lawyers.

Keywords: (integrity, judiciary, judicial integrity, Iraqi law, Islamic law).

المقدمة:

حرصت الدساتير على اختلاف أنواعها على توضيح استقلالية القضاء، مع وجود بعض الأحكام الرسمية أو بدونها، حتى أن تكريس هذا المبدأ في الدساتير أصبح سمة مميزة للحقوق والحريات المضمونة، كما أشرنا من قبل، وكذلك كإمتثال لاتفاقيات معينة، فإن المعايير الدولية للأفعال والقوانين، كما سنرى لاحقاً؛ تتضمن دستور الولايات المتحدة الأمريكية الذي ينص على تفويض السلطة القضائية للولايات المتحدة إلى المحكمة العليا والمحاكم الأدنى، ونلاحظ هنا أن المشرعين في أجهزة الولايات المتحدة يتميزون بالسلطات، ونستفيد من دستور أعضاء المادة الثالثة، وكذلك تأسيس المادة الأولى من السلطة التشريعية والمادة الثانية للسلطة التنفيذية، بعدهم مع السلطتين التشريعية والتنفيذية في العراق، حرص المشرعون الدستوريون على اعتبار القضاء سلطة مستقلة، وتحت عنوان "السلطات القضائية" اختص الباب الثالث "السلطات الاتحادية" من الباب الثالث كمشرعين دستوريين. مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتفصل بينها أحكام القانون. استقلال القضاء عنصر مهم في إقامة قضاء عادل يفقد القضاء بدون قيمته ودوره في حماية حقوق المواطنين وحرياتهم. يمكن للقضاة أداء مهمتهم المتمثلة في تمكين سيادة القانون، وتعزيز السلام الاجتماعي بين الناس، وفرض العقوبة باسم الفئات الاجتماعية. لا شك في أن مسألة العدالة هي من تلك التي تشكل العمود الفقري لحياة الإنسان. بدون هذه العدالة سيكون هناك فوضى وظلم في المجتمع، لذلك نجد أن المجتمع البشري والقانون السماوي، سواء كان سماوياً أو غير سماوي، حريصون على إيجاد قواعد لإرساء القواعد. تحقيق هذه العدالة بين البشر. يجوز للأطراف أن تتدخل في عمل القضاء في محاولة للتأثير فيه أو التحقير منه أو تزييفه أو تضليله بالطرق المختلفة التي تستخدمها تلك الجهات لتحقيق أهدافها. القضاء، والحماية التي يوفرها المشرع للقضاء لممارسة عمله مع القضاء لما له من استقرار واستقرار في القيام بعمله وفق إرادة المشرع دون خوف من أي نوع من الضرر. يسمى الضمان والنية هنا: هو المشرع للدستور،

وأحكامه هي أعلى مستويات التسلسل الهرمي للقواعد القانونية التي لا يجوز انتهاكها وأهم ضمانات لاستقلال ونزاهة القضاء .

المبحث الأول: تحديات نزاهة القضاء في الشريعة الإسلامية والعراقية

أساس الدولة الحديثة هو وجود ثلاث سلطات تمارس وظائف مختلفة حسب التخصص الدستوري ، ولكن يبدو أنها تتداخل أحياناً وتتقاطع أحياناً. هذا التداخل ، أو التقاطع ، من شأنه أن يقضي على الاختلافات بين وكالات السلطة ، مما قد يقلل من أهمية إسناد السلطة على العديد من القواعد. التنفيذية والمالية والقانونية ، نجد أن السلطة التشريعية تؤدي وظائف تشريعية ورقابية في بعض الأنظمة السياسية. وعادة ما تنص على وجود هذه الصلاحيات ، ولكن على المراقب أن يتوخى الحذر والحذر في توضيح تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية ، والفصل بين مهامهما ، باستثناء السلطات القضائية ، ويكفي الدستور لإثبات ذلك. أن السلطات العامة والرئيسية يتم تنظيمها وإحالتها إليها نطاق ، وترك التفاصيل للقانون. يجعل الدستور السلطة القضائية تعتمد في تنظيمها على السلطة التشريعية. النصوص القانونية إما تفصل تنظيم الوكالة واختصاصاتها ، أو ، على العكس من ذلك ، قد تكون غير كاملة. ومما يثير القلق أن النصوص نفسها تسمح للسلطة التنفيذية بالتدخل في تنظيم القضاء ، لذلك نحن أمام احتمالات كثيرة. فيما يتعلق بتدخل السلطات التنفيذية والتشريعية في عمل القضاء مما سبق ، يبدو أن مبدأ استقلال القضاء هو أحد المبادئ الدستورية التي تحمي القضاء من إمكانية تدخل سلطات أخرى في اختصاصه.

ويعتبر الحق في التقاضي من الحقوق الطبيعية للإنسان لأن لكل شخص الحق في الوصول إلى العدالة عند انتهاك أحد حقوقه. يُسمح بانتهاك هذه الحقوق والحريات ، ولأفراد يلجأون إلى العدالة لمقاومة الهجوم وصدده ، والذي يمكن أن يُنظر إليه على أنه مجرد نص منقذ الدستور ما لم تكن هناك وسائل قانونية لحمايتهم. ويعتبر مبدأ حق الاستئناف من أهم الوسائل القانونية لتحقيق هذا الهدف ، وهو تجسيد إيجابي لمفهوم سيادة القانون. وبالمثل ، لا يتمتع المشرعون العاديون بسلطة مصادرة حقوق التقاضي أو تقليصها من خلال إصدار تشريعات تزيل بعض القضايا من سيطرة القضاء. ويعتبر هذا التشريع ، إن وجد ، غير دستوري لأنه يشكل خروجاً عن مبادئ الفصل بين

السلطات. والمساواة. يتطلب مبدأ الحق في المتابعة أيضًا تمهيد الطريق للوصول إلى العدالة دون خلق حواجز وصعوبات تمنع الأفراد من الوصول إلى العدالة. تنص المادة ٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل فرد الحق في الحصول على تعويض أمام المحاكم الوطنية عن انتهاكات الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه القانون. إثبات براءته والآخرين من التهم الموجهة إليه. تنص المادة ٩ على أنه لا يجوز القبض على أي شخص أو حجزه أو نفيه بشكل تعسفي ، وتنص المادة ١٠ على مبدأ المساواة على النحو التالي: لكل فرد الحق في أن تنتظر محكمة مستقلة وحيادية في قضيته على أساس المساواة الكاملة مع الآخرين. الحقوق والالتزامات وأي تهم جنائية ضده سيتم الفصل فيها في جلسة استماع عادلة وعلنية. لذلك فإن حق التقاضي يعتبر من الحقوق الأساسية التي نصت عليها دساتير مختلف الدول بما في ذلك الدستور العراقي الذي يعتبره من الحقوق المصونة والمضمونة لجميع الناس ، لأن هذا الحق هو حق حقيقي. ضمان للأفراد. تمكينهم من الحصول على حق إقامة المنازعات وفصلها من خلال النظام القضائي والقرارات التي يصدرها. بدلاً من ذلك ، يضع القانون مسارات محددة له لمنع الأفراد من استخدامه متى شاءوا ، لأنه يتطلب حماية القضاء من العبث والتعسف ، ويطلب المتقاضين بالالتزام بمبادئ حسن النية عند الإدلاء بالشهادة ، مثل قانون الإثبات، إذا خالف المتقاضون هذه المبادئ ، فسيتم معاقبتهم ، ويحتوي نص قانون العقوبات على سلسلة من الجرائم التي قد يرتكبها الأفراد عند ممارسة حقوقهم في التقاضي ، فنتم معاقبة المعلومات الكاذبة ، وتضليل السلطات القضائية ، وجريمة الحنث باليمين إذا فشل الضحية في تقديم دليل وفقًا لمبدأ حسن النية للطرف الآخر ، أو إذا ادعى الضحية كيدًا ، يجوز للمحكمة الابتدائية طلب التعويض. لا يمكن القول ان الطرف الاخر استخدم جواز سفر قانوني عند اللجوء الى المحكمة. جواز السفر القانوني مخالف للضمان. التفاصيل التي تم الحصول عليها مع ملاحظات المتعقب تخص اعمال المحكمة العراقية واجراءاتها المليئة بالمئات من الأعمال الكيدية المدنية والجنائية الهادفة إلى جعل الطرف الآخر رهينة يده وابتزازه متى شاء. يمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة على إساءة استخدام الحق في التقاضي ، بما في ذلك رفع دعوى على ديون أصبحت مستحقة أو مسددة ، أو توجيه اتهامات إلى محكمة تحقيق بشأن أحداث غير مشروعة. كل هذا يتم لإرهاق الخصم عقلياً ، وجعله يعتمد على أروقة قاعة

المحكمة ، وقضاء الوقت والمال للتخلص من الحقوق الخيالية التي يدعيها الخصم، وحماية سمعته من الإساءة والتشهير، من أجل إعطاء أولئك الذين يتخذون الأشخاص المقدر لهم القيام بأعمال تجارية وإساءة استخدام حق التقاضي يقف في طريقهم. يجب على المحكمة معاقبة صاحب الدعاوى الكيدية بصرامة وإجباره على دفع تعويض. تنص المادة ١٩ من الدستور العراقي ، الذي دخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٥ ، على ضمانات التقاضي ، حيث التقاضي حق مصون ومكفول لجميع الأشخاص ، ولكل فرد الحق في المعاملة العادلة في الإجراءات القضائية. المادة ٩١ من قانون الإجراءات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، دون طلب صاحب الشأن ، تعتبر مع ذلك أن الحكم باطل. أفعاله باطلة. نظرًا لأن التنحي في هذه القضية إلزامي ، وإضافة تدابير احترازية وإزالة الإحراج للقاضي ، فقد فوض المشرعون القاضي بإسقاط الحكم لدى الرئيس إذا شعر لأي سبب بالحرَج أثناء النظر في قضية. يستقيل قاضي المحكمة طوعا ، وإن لم يكن هناك سبب لعدم أهليته للتحقيق في الدعوى ، وكان القاضي هو الزوج أو الصهر أو أحد الأقارب إلى الدرجة الرابعة لأحد الخصوم ، وإذا نزاع هو أو زوجته أو أحد أبنائه أو أحد والديه مع أحد الخصوم أو زوجته أو أحد أبنائه أو أحد والديه أو محامياً لأحد الخصوم أو عنها. وصي وولي. إذا كان لديه فتوى أو دافع عنه نيابة عن أحد الطرفين ، أو يعتبر قاضيا أو خبيراً أو محكماً ، أو شهد فيه. على الرغم من أن القضاة ليسوا مسؤولين مدنياً عن الأخطاء التي يرتكبونها أثناء أدائهم لواجباتهم القضائية ، إلا أن المشرعين العراقيين يسمحون للخصوم بتقديم شكوى إلى القضاة أو المحاكم إذا ارتكبوا عمليات احتيال أو أخطاء مهنية جسيمة أو فشلوا في أعمال حقوقهم. يجب تحذير القضاة والمدعون إلى الحقوق تتحقق في هذه الحالة ، في حين أن صلاحية القضاء وأطرافه المتورطة في القضية لها ضمانات أخرى ، بما في ذلك المرافعات العلنية كضمان لصحة ما يحدث ، كنوع من الرقابة على عمل ضماناً لحقوق ومصالح الشعب ، وينص ضمان الحرية والدستور العراقي على أن تكون الجلسات علنية ما لم تقرر المحكمة الحفاظ على سريتها ، كما هو الحال في قانون أصول المحاكمات المدنية الذي يسمح بنقل قضية من محكمة إلى أخرى صالحة للإجراءات بموجب المادة ٩٧ الأمنية ، مثل لأسباب قانونية مثل استحالة تشكيل محكمة ، أو إذا كان رأي القضية يؤدي إلى خرق للأمن ، أو لأي سبب من الأسباب المحكمة العليا تراه مناسباً، بقرار من

المحكمة العليا ، ويهدف إلى المساواة في الوصول إلى العدالة. عندما تُحرم حقوق الإنسان، بغض النظر عما إذا كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً ، فعليه اللجوء إلى الأجهزة القضائية للحصول على الحق ورفع دعوى قضائية وفقاً للقانون. يضع مبدأ أنه في حالة انتهاك هذا الحق ، فإنه يطالب بحقه في المحكمة ضد الطرف الآخر ، وبهذه الطريقة نضمن أن الشخص لن يلجأ إلى أساليب لا تتفق مع قواعد سلوكه ، في الحصول على حقه ، واللجوء إلى القضاء يصادق على هذه الحقوق وفق القانون ، لأن القضاء هو ساحة العدل وإعمال الحقوق. بما أن الهدف الرئيسي للقضاء هو ضمان الحماية القانونية المتساوية لحقوق جميع الأشخاص المنصوص عليها في الدستور ، فإن قانون الإجراءات المدنية ينص على الوسائل القانونية للحصول على هذه الحقوق في الإجراءات المدنية ، وبالتالي يتضمن القواعد القانونية وضمانات احترام القانون وحمايته لكل سيادة الفرد ، تشكل هذه القواعد طريقة عملية لتنظيم حماية الحقوق ، بدءاً من تنظيم الدعاوى ، ومروراً بما يحدث في المرافعات المدنية ، وانتهاءً بإصدار الأحكام والمعتاد و طرق غير اعتيادية للطعن بالاعتماد على تبسيط المبادئ المتبعة في برنامج العمل القضائي. ولأن القضاة بشر لهم حياتهم الخاصة والوساطة ، فقد تتعارض هذه المصالح مع مصالح الأطراف. وفي هذا الوقت ، فإن السبب في عدم تمتع القاضي بالحق في اعتبار تضارب الطلبات القضائية موضوعاً هو أنه لا يجوز الجمع بين طبيعتي التقاضي والحكم في آن واحد ، فلا يستطيع القاضي النظر فيما إذا كان الطلب إلزامياً. العواطف أو الاهتمامات. يُعرّف رد القاضي بأنه منع القاضي من النظر في نزاع معروض عليه ، سواء كان إلزامياً أو مباحاً ، في حالة وجود أحد الظروف التي يحددها المشرع. إن الغرض من تهرب القاضي من التشريع هو الحفاظ على مبدأ العدل والإنصاف القضائي ، ولا يكفي أن يكون حكم المحكمة عادلاً ، بل يجب أن يكون خالياً من معاناة التحيز والطمأنينة. لذلك ، فإن الحق في يعتبر إبطال القاضي من الحقوق الأساسية المتعلقة بحقوق التقاضي ، أولاً إذا قام القاضي في إحدى الأحوال المبينة في المادة (٩٣) بمنع القاضي بناءً على طلب أحد الخصوم من سماع النزاع. متاحة كمرافعات مدنية ، وهي أقل فعالية أمام نفس القاضي من قضايا الاستجابة الإلزامية. الخصم في رده ، إذا لم ينسحب ولم يرفضه الخصم ، وحُسم في النزاع ، فإن الإجراء المتخذ في رده وطلبه القضائي صحيح ، وهذه الأحوال هي:

أ- اعتياد الأكل أو العيش معًا وتلقي الهدايا:

في حين يشير المستخدم إلى جميع الأشخاص التابعين للقاضي ، وأحد أكثر البراهين وضوحًا للمستخدم هو السائقين والسكرتارية والموظفين والعاملين ، لذلك لا يعتبر موظفًا لدى الأطباء والمقاولين. العمل الذي يقومون به ، ومستأجرو القاضي ، لعدم وجود انتساب بينهم ، أو إذا كان المستخدم والد الخصوم أو ابنه أو أخيه ، فلن يكون هناك سبب لعدم الأهلية ، وكذا في حال نقض الأمر ، والدعوى التي سبق للقاضي أن عمل فيها لدى أحد الخصوم. للتحقق من سبب الرفض لا يشترط تعيين الموظف خلال فترة نظر الطلب القضائي لدى القاضي ، ولكن يكفي التحقق من ذلك حتى لو كان يعمل في خدمة القاضي وانتهت خدمته. سواء تم تقديم الطعام على مائدتهم أو في مكان خارجي مثل المطعم ، فإن قاعدة اعتياد الشرب هي قاعدة الأكل العرفي ، حيث يشير كلاهما إلى علاقة قوية بينهما ، وإذا أكل القاضي عند أحد الخصوم أو تناول الطعام في نفس المطعم الذي يجتمع به بشكل عرضي ، لا يمكن أن يعتاد على الأكل. يشير التعايش المعتاد إلى العيش معًا لفترة من الوقت ، سواء كان ذلك في منزل القاضي أو في منزل الحفلة أو في منزل طرف ثالث ، مثل فندق. العيش في شقق فردية في مبنى أو في فندق حيث لكل شخص غرفة أو جناح خاص. . الهدية تعني كل ميزة نقدية أو مالية يقبلها القاضي من أحد الطرفين ، سواء قبل أو بعد تقديم طلب قضائي ، كدليل على الصداقة بينهما ، بشرط أن يقبل القاضي الهدية ، صراحةً كانت أم ضمنية ، إذا رفض ، لا يوجد سبب للرفض. وبالتالي ، إذا كان أحد الخصوم يعمل لدى القاضي ، أو إذا أكل أو عاش معه ، أو إذا كان قد تلقى هدايا منه قبل تقديم الطلب القضائي أو بعده ، فإنه يُحرم من الإذن للنظر في الإذن في أساس الطلب القضائي بخصوص منطوق البند (٩٣) (١) من الشكوى المدنية ، كما ذكر سابقاً ، يشير إلى وجود علاقة قوية بين القاضي وأحد الخصوم ، مما يؤدي إلى الخوف من حيادية القاضي. والموضوعية.

ب- العداة والصداقة:

بالعداء أقصد كل العداوة بين القاضي وأحد الخصوم بشرط عدم وصوله إلى القضاء لأنه يتحول إلى نزاع. الصداقة المزعومة هي كل حب بين القاضي والمتخاصم ، والصداقة أكثر خصوصية من

الرفقة ، لأن كل صديق هو صديق وليس العكس. يمكن النظر في الطلبات القضائية بموجب منطوق الفقرة إذا كان للقاضي علاقة عدائية أو ودية مع أحد الطرفين ومن غير المرجح أن يكون قادرًا على الحكم عن غير قصد. ونصت الفقرة الثانية من المادة (٩٣) من قانون الإجراءات المدنية التي تمس حياد القضاة وحيادهم بسبب العداوة أو الصداقة

١: العداوة أو الصداقة قوية لدرجة أن القاضي لا يستطيع الحكم عليها بغير قصد ومن هذا الشرط يمكن فهم أنه إذا كانت ضعيفة بما يكفي لعدم التأثير عليه فلا يجوز رفضها. من دليل ضعف الصداقة ، هذه مجرد معرفة.

٢: العداوة أو الصداقة شخصية ، كما يمكن فهمه من الموقف ، بغض النظر عن الخلافات في الرأي أو الاتفاق بين المتفقين ، لأن الاختلاف في الرأي لا يقضي على صداقة القضية ، كما ذكر من قبل ، فقط بسبب العلاقة بين قاضي وأحد الخصوم لا يهمل الصداقة أو العداوة بين الوكلاء ، أي لا يعتبر سببا للرد.

٣: العداوة أو الصداقة مسبقة بطلب قضائي ، ويفهم من هذا الشرط أنه إذا كان العداوة بسبب أحد الخصوم ، فالغرض منه منع القاضي من في ضوء الطلب القضائي لا قيمة ولا عبء.

ج- إبداء الرأي قبل الأوان:

في حين أن الرأي هو بيان حاسم يصدره القاضي بشأن موضوع طلب قضائي ، والذي يحظر النظر فيه بموجب الجزء العملي من القسم الفرعي (٣) إذا أعرب القاضي عن رأي قبل الأوان. أحكام قانون أصول المحاكمات المدنية ، لأنه يجب على القاضي الإدلاء بهذه الأقوال عند الفصل في طلب قضائي بعد الفصل في الدفع. ولكن إذا أدلى ببيان حاسم على عجل قبل ذلك الحين ، فإن مثل هذا التعبير واجب على القاضي أن يرد. إذن من أحد الخصوم. من أوضح الأدلة على إبداء الرأي الذي يتطلب رد القاضي عندما يكتب القاضي رأيه في القضية على غلاف الدعوى. ولم يحدد النائب موعدًا محددًا للقاضي للرد ، لكنه اشترط وجوب تقديم طلب الطعن قبل الدخول في السند القضائي للطلب وإلا فسيتم مصادرتة. فأجاب القاضي أن من هذا الشرط استثناءان:

أ: إذا أثبت مقدم الطلب أنه لا يعرف سبب الرد قبل الدخول في أساس الطلب.

ب: إذا تم تحديد سبب الرفض بعد مراجعة الطلب والدخول في أساسه.

في كلتا الحالتين ، يكون رفض الطلب مقبولاً على الرغم من إدراج أساس الطلب كاستثناء للشروط المذكورة أعلاه بموجب الجزء التشغيلي من المادة (٩٥) الإجراءات المدنية. ولكي تكون الاستجابة فعالة ، يجب اتباع المسار الذي يسنه المشرع ، لأنه لا يكفي تسجيل طلب الرد في المحضر دون اتباع المسار الذي حدده المشرع ، وهو:

أ- كتابة طلب الرفض متضمناً أسباب الرفض مصحوباً بما يثبت الرفض وموقعاً من المعارض أو من يفوضه.

ب- تقديم طلب اعتراض للقاضي أو رئيس اللجنة.

ج- يتوقف القاضي أو الهيئة بكامل هيئتها عن النظر في الطلب إلى أن تبت المحكمة العليا في طلب الطعن ، لأن القاضي يمكن أن يختار تأجيل الطلب القضائي عدة مرات حسب الممارسة القضائية ، أو تأجيل القضية حتى قضية الطعن الإشكالي. تم حل الخيار الثاني هو الأصح.

د- على القاضي المعارض عليه الرد على طلب الطعن خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلامه ، وبعد ذلك يرسل القاضي الرد مع طلب الطعن إلى المحكمة العليا للفصل في القرار المستعجل. المنصوص عليها في المادة ٩٦ التعامل مع الدعاوى المدنية.

ج- تنتظر المحكمة العليا في الطعن واستدلالته ورد القاضي على الطعن ثم تصدر حكماً من حكمين:

بقبول طلب الرد رفض القاضي وعين بديلاً.

رفض طلب الرد ، وفرض غرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار على صاحب طلب الرد.

ح- بعد استلام المحكمة الابتدائية لقرار المحكمة العليا، إذا قررت قبول طلب الرفض ، يجب تقديم الطلب القضائي إلى القاضي المعين من قبل المحكمة العليا.

ز- إذا طلب رفض الطلب مرة أخرى عزل نفس القاضي في نفس الالتماس القضائي ، يشرع القاضي في النظر في الطلب ويرسل طلب الرفض مع رده إلى المحكمة العليا بموجب منطوق الفقرة (٥). الفقرة (٩٦) الشكوى ، الغرض من استمرار القاضي في النظر في الطلب القضائي هو جعل المحتالين بالقضاء يفقدون الفرصة لإعاقة حق الآخرين في المصادرة.

د- تنظر المحكمة العليا كذلك في طلب الطعن ورد القاضي ، ثم تصدر أحد القرارين المشار إليهما في الفقرة (ج) ، وإذا كان قرارها هو الثاني ، تفرض على طالب الاعتراض غرامة لا تقل عن ضعف الغرامة السابقة. والقاضي مثله مثل أي شخص هو نفس الإنسان ذات الميول والرغبات الذاتية ، وفي نفس الوقت لديه ضمير يمكنه من التمييز بين الحقيقة والباطل من خلال أفعاله ، وبالتالي يوجهه إذا كانت أفعاله منسجمة مع النبلاء. الأخلاق ، القيم المتضاربة ، سيشعر بالندم. إن الفصل بين روح القاضي وضميره ليس سهلاً أو مستحيلاً إلا من قبل رجل على دراية بشؤونه ، ونوافعه العاطفية ، وميوله الداخلية. في حالات أخرى، عندما شعر بالحرج ولم يحددها ، كان بإمكانه تجنب النظر في القضية ، وترك الأمر لتقدير القضاة وقانون الإجراءات المدنية العراقي ، مثل القوانين المدنية والنصوص القانونية الأخرى التي تحكم القضايا، يحظر على القضاة النظر في القضايا التي يخشى فيها ألا يتمكن القاضي من التمييز بين جوانبه النفسية والعاطفية وضميره المهني وحاجات عمله في تطبيق القانون وتحقيق العدالة.

المبحث الثاني: خطوات وأسباب رفض القاضي

أولاً: تحديد الرد:

ما يعنيه هو أنه يجوز للخصم أن يطلب من القاضي إسقاط قضيته من المراجعة على أسس ينص عليها القانون.

ثانياً: سبب الاستجابة:

وهناك نوعان من أسباب الرفض: إلزامي وجائز ، وقد ورد في التشريع العراقي أسباب الرفض ، ونصت المادة ٩٣ من القانون على عدم جواز رد الحاكم أو القاضي لأحد الأسباب الآتية:

١_ إذا كان أحد الخصوم خادمه أو أكل أو خدم أحد الخصوم أو تلقى هدايا منه قبل رفع الدعوى أو بعده.

٢ - إذا نشبت عداوة أو صداقة بينه وبين أحد الطرفين ، فالأرجح أنه لا يستطيع أن يحكم بغير ميل.

٣- إذا أبدى رأيه قبل الأوان.

ثالثاً: إجراء الاستجابة:

ويرفق كتاب الطلب بكتاب الطلب مع بيان أسباب الرفض وأسماء الخصوم وأسماء القضاة والمحكمة التي ينتمون إليها. يجب على القاضي الرد على الطعن في غضون ثلاثة أيام لتقييم الطعن وإرسال المستند إلى المحكمة العليا، وهي الهيئة التي تبت في الطلب. وأشار النائب العراقي إلى صلاحية النظر في طلبات الرفض، لكنه لم يقصرها على سلطات قضائية محددة. يمكن النظر في الطلب من قبل القاضي الذي يرغب الخصم في إنكاره ، أو من قبل رئيس اللجنة حسب ظروف كل قضية وظروفها ، وهذا ما نصت عليه المادة ٩٦ والتي تنص على:

١ - يكون الطعن على شكل عريضة تقدم إلى القاضي أو القاضي أو رئيس اللجنة بحسب الأحوال.

٢- يجب أن تتضمن العريضة أسباب الرفض وأن تكون مصحوبة بوثائق تعترض على مقدم الطلب مؤيدة لطلبه. سيؤدي تقديم هذا الطلب إلى قرار القاضي أو الهيئة برفض الطلب.

٣- يجب على القاضي أو القاضي المعارض عليه الرد كتابة بوقائع الطعن وأسبابه خلال ثلاثة أيام من طلب الاعتراض وإرسال المستند إلى المحكمة العليا التي تعمل على وجه السرعة ومع ذلك ، إذا قررت أنه من الحكمة رفض الطلب ، فسيقوم القاضي أو الوكالة التي تنظر في القضية

بتقديم طلب الرفض اعتمادًا على حالة القضية قيد البحث. كما هو الحال في القضايا الجنائية ، يجب تقديم الطلبات بشكل عاجل إلى رئيس اللجنة لبت فيها. إذا قررت المحكمة العليا إقالة قاض ، فيجب تعيين بديل. إذا قررت المحكمة رفض الطلب ، يجب على القاضي أو هيئة التحكيم المضي قدمًا في الإجراءات. التقاضي.

رابعًا: تأثير الاستجابة:

الطلب ساري المفعول على الفور ، وهو في يد القاضي حتى تتخذ المحكمة العليا قرارًا. إذا تقرر رفض القاضي ، تُحال القضية إلى قاضٍ آخر. في حالة رفض الطلب ، يستأنف القاضي القضية ويقرر تغريم مقدم الطلب. إذا استمر الطلب المرفوض وتم تقديم طلب ثان ، فستتظر المحكمة العليا في الطلب وسيستمر القاضي في النظر. إذا تم رفض الطلب من قبل المحكمة العليا ، تقرر فرض غرامة على مقدم الطلب لا تقل عن في حالة الحد الأقصى للمبلغ المنصوص عليه في المادة ٩٦ ، يعاقب بغرامة تزيد على ضعف المبلغ. وأوضح المشرع العراقي أثر الرد ، إضافة إلى منع تقديم طلب الرد في المادة (٩٦/٢) التي تنص على أن الطلب يجب أن يتضمن أسباب الرد ، وكذلك المستندات الواجب تقديمها. يجب على المتقدمين إرفاق الوثائق الداعمة لطلبهم. سيستمع القاضي أو هيئة المحلفين إلى القضية حتى يتم اتخاذ قرار بشأن الطعن. كما يتضح مما سبق ، فإن رد القاضي جزء من النظام العام ، وقد لا يمر مرور الكرام إذا طلب الخصوم ذلك. ومع ذلك ، فإن القاضي غير ملزم بعدم مراجعة القضية حتى إذا كانت هناك أسباب للرد. حجم الخطأ يمكن أن يشوه صحة الحكم الجنائي ، لأن الرد هو أحد الضمانات الوقائية التي يمكن الاعتماد عليها قبل حدوث الخطأ. وبالتالي ، إذا قدم أحد المتقاضين سببًا للانسحاب من القاضي والسماح له بالرد ، فإن المعنى المقصود من هذا التأكيد هو أن القاضي يمنع الخطأ ويحمي حقوق المدعى عليه من تعسفه إذا حاول النظر في القضية ، خاصة إذا كان العداء. بين أحد الخصوم والقاضي. في أغلب الأحوال يلقي القاضي نظرة سلبية على ذلك الخصم ، حتى لو كان صاحب الحق في الدعوى ، لأن القاضي بما لديه من خبرة ومعرفة وقت إصدار الحكم سيحاول جاهدًا التضليل. وإهدار إثبات خاطئ له ، فتكون ضحيته ذلك الخصم. هم أصحاب الحقوق ، لذلك ستكون النتيجة هي نفسها التي يهاجمونها ضمان الدفاع الوطني المعترف به في الدستور. تشير المادة ٩١ من قانون

الإجراءات المدنية إلى هذه الأحكام ، والتي تشمل في كثير من الحالات أن القاضي لا يمكنه النظر في القضية أو أن يكون له مصلحة فيها إذا كان والديه أو زوجته أو أحد أقاربه من الدرجة الرابعة معارضين في القضية. قرابة ، أو إصدار فتوى أو دافع عن طرف في قضية. الأحكام المذكورة أعلاه. تنص المادة ٩٣ على الظروف التي يجوز في ظلها عزل القاضي ، بما في ذلك ما إذا كان أحد الطرفين موظفًا لديه أو اعتاد أن يأكل أو يعيش معه ، أو إذا تلقى هدية منه قبل أو بعد رفع الدعوى ، أو إذا كان على علاقة بأحد الطرفين ، وإذا كان هناك عداً أو صداقة بينهما ، فمن المحتمل أنه لن يكون قادرًا على ذلك. يحكم بغير ميل ، أو يعبر عن رأي قبل الأوان. أما المادة ٩٤ فهي تتناول القضايا التي يشعر فيها القاضي بالحرص لسماع القضية لأي سبب من الأسباب بإحالة الأمر إلى رئيس المحكمة للنظر في طلب التتحي وتعيين قاضٍ آخر لسماع وتقييم ما جاء في المادة ٩٤. لأنه أعلم. هو الأقدر على تحديد ما إذا كان سيخرج من متابعة القضية لأسباب قد لا تكون واضحة في المستندات والوثائق. حددت بعض التشريعات المدنية شكل الدعوى التي قد تخرج القاضي عندما يتم تبني مبدأ إقصاء نفسه فيما يسمى بالقضايا الموحدة أو المشتركة ، حيث يكون للقاضي أو زوجته قضية أ مشابهة لقضية فردية ، ولكن تنظر محكمة أخرى ، وفي هذه الحالة قد يتعاطف القاضي مع خصم يشبه وضعه القانوني وضع القاضي في قضيته ، الأمر الذي قد يدفعه إلى التعاطف اللاشعوري مع هذا الخصم ، فحكم له لأنه أراد القاضي ليحكم ضده في قضيته المماثلة لأن موقف هذا الخصم كان مشابهًا لموقفه وتم الاستماع إلى القاضي المماثل من قبل محكمة أخرى في قضيته مما قد يدفعه إلى التعاطف معه دون وعي. هنا ، تتطلب بعض التشريعات من القاضي استبعاد نفسه من سماع مثل هذه القضايا بدافع الحرج من أجل منع التأثير السلبي على الذات من التأثير على حياده في اتخاذ القرارات في القضية التي ينظر فيها ، الأمر الذي يتطلب تقييمًا محايدًا ومحايدًا ومهنيًا للأدلة. . وإصدار القرارات وقانون المرافعات المدنية والتجارية الفلسطيني رقم ٢ لسنة ٢٠٠١. ويبلغ عزل القاضي في مثل هذه الحالات لأطراف الدعوى بموجب المادة ١/١٣٤ من حق الدعوى ، والتي تنص على أنه يجوز لأي خصم أن يطلب عزل القاضي إذا كانت إجراءات القاضي أو زوجته متشابهة. في الحالات التالية ، بغض النظر عن السبب الذي يجعل القاضي يطلب رفض القضية ، فإنه يؤدي

في النهاية إلى تحقيق العدالة ، كما يتيح لأطراف القضية جواً مناسباً للتقاضي ، لا يتأثر بمشاعر القاضي الذي ينظر في القضية.

المبحث الثالث: السلوك المحظور من قبل القاضي

تتعلق واجبات القاضي في المقام الأول بهيبة وكرامة القضاء وليس لها علاقة بالقرارات والأحكام التي يصدرها القاضي في حل النزاعات المعروضة عليه لأنها قابلة للاستئناف بالطريقة المنصوص عليها في القانون والتي سنقوم بها. ناقش في الفقرات التالية أهم الواجبات التي يجب على القضاة مراعاتها وعدم انتهاكها أثناء تأدية خدمتهم القضائية. و الحفاظ على كرامة القضاء، وتجنب كل ما من شأنه التشكيك في نزاهته ، والابتعاد عن أي عمل لا يضر بمكانة القضاء في الواقع ، يرتبط هذا الواجب بطبيعة عمل القاضي ، ونبل الرسالة القضائية ، وثقل الثقة الذي يحمله ، وخطورة المهمة ، ويتطلب منه عادات حسن السلوك. والمشاعر الحساسة والنزاهة والحياد والرأي المستقل والتفكير الموضوعي. هذه هي الصفات المصممة للحفاظ على كرامة مناصبهم. استنبعد. من وجهة النظر هذه ، لا يُسمح للقضاة بقبول هدايا من المحامين أو أي شخص آخر لأنفسهم أو لأفراد عائلاتهم ، ولا يُسمح لهم بالمناقشة مع الأطراف أو المحامين خارج المحكمة أو قبل الإفراج عن القضية التي يستمعون إليها. ومن هذه الأحكام عدم سماع القاضي أحد الخصوم بعد جلسة التقاضي في غياب الخصم. في إطار هذه الوظيفة ، يمارس القاضي ، بناءً على تقييمه للوقائع المتنازع عليها المقدمة إليه ، وعلى أساس فهمه ومعرفته للقانون المعمول به ، ووظائفه القضائية بشكل مستقل ، بعيداً عن أي تأثير خارجي أو إغراء ، الضغط من أي طرف لأي سبب كان أو تهديدات أو تدخل مباشر أو غير مباشر. وأداء واجباته دون محاباة أو تحيز ولا يُسمح لهم بالتعبير عن آرائهم أو تعليقاتهم على القضايا التي هي قيد المحاكمة ولم يتوصلوا بعد إلى حكم حاسم ، مما يضر بالإنصاف القضائي وسير المحاكمات بسلاسة. لا يجوز للقاضي استخدام استخدام منصبه القضائي لتحقيق مكاسب شخصية أو لصالح أحد أفراد أسرته ، ويجب أن يكون حريصاً دائماً على أن يكون متساوياً في تعاملاته مع الجميع في قاعة المحكمة ، ويجب ألا يستخدم منصبه لتحقيق مكاسب شخصية أو يستفيد منه أو لغيره ، ويدافع عن كرامته المهنية ، بصرف

النظر عن كل الاحترام اللازم لها في ساعات العمل وخارجها ، والحفاظ على تمويل الدولة وحقوق المتقاضين ، يجب على القاضي بتشجيعه في عمله. والتصرف خارج قاعة المحكمة ، بما يؤدي إلى تعزيز مستويات عالية من السلوك القضائي بطريقة تعزز الثقة في السلطة القضائية. وبناءً على ذلك ، يجب على القضاة تجنب المواقف التي قد تكون غير محترمة وتثير الشك بشكل معقول أو تبدو متحيزة أو محايدة. لكن هذا لا يمنع من النقاشات والتداول بين القضاة وتبادل الآراء والأفكار للوصول إلى حكم شرعي يكون أقرب إلى تحقيق العدالة في تطبيق القانون.

الخاتمة:

في مرحلة الحياة المادية ، وصل وضع بعض الناس إلى حد ما يمكن أن نسميه الفصام القيم الروحية ، لأنه يتحدث عن النزاهة الأخلاقية ويسعى بحزم إلى الأخلاق ، والدليل هو دينه. صدقني ، عندما يتعامل مع قضايا المنافسة الجوهرية ، ستجد أنه وحش الغابة ، يتربص بجانب منافسيه بكل طريقة ممكنة! الحقيقة بين نداء الضمير الحي ومبدأ الغايات عديمة الضمير. نكتشف ثقافة القيم المرتبطة بالسلوك الصادق ، المصممة لتحقيق التوازن بين الخارج والداخل ، والقيم ، والسلوك ، والضمير ، والخداع ، والمبادئ ، والمنافسة ، والحرية ، وحقوق الآخرين ، والتعاون ، والاستقلال ، والإيثار ، والاحتكار ، والوطن و العالم يستنبطون من مصادرهم القيم السامية للقرآن والسنة ، ومبادئها الثابتة في التعامل مع الأفراد والجماعات بأكملها ومكافأاتهم ، وكل فرد في وطنهم ، بقصد: الإسلام ضرورات القانون الخمس. والحماية. كما أنه أول كتاب يربط بين الدين والحياة والتعليم والإعلام والعولمة والهوية باستخدام ثقافة النزاهة وقيمها والسلوكيات الناتجة عنها. عندما يكون لدينا مصدر النزاهة وأنظمتها ، فإننا نلقي الضوء بإيجاز على تطبيقه من خلال الحكومة ، والدعوة ، والتعليم ، والإعلام ، ومؤسسات المجتمع الفني ، حيث تبرز أهم الجوانب التي تربطه بالنزاهة. الحديث عن النزاهة وثقافتها لا يزال في مهده ، وبينما يتفق الجميع على أهميتها في مكافحة الفساد والفساد ، تتطلب الحواجز الفكرية والمادية أعراف وتقاليد سامية لتكون بمثابة أسس متينة للفاستدين المتعمدين عن غير قصد. مع الفساد ، هناك نقص في البحث والأدب على العديد من المستويات في هذا المجال. أما القضاء العراقي فقد اتسم تاريخه المعاصر برمته بنزاهته وقدرته

الفعالة لولا التدخل المتكرر للسلطة التنفيذية من خلال حكومة سيطرت على البلاد وجعلتها مؤسسة تابعة للحكومة. في عام ١٩٧٧ ، تم إنشاء مجلس القضاء بمرسوم ليحل محل مجلس القضاء ، والذي كان يعتبر في ذلك الوقت علامة على انتهاء استقلال القضاء وخضوعه للسلطة التنفيذية في ضوء توزيع المهام على القضاء. وزير العدل يمثل السلطة التنفيذية للإشراف على الشؤون القضائية ومتابعتها.

النتائج:

١- القضاء هو الاختصاص القضائي للأحكام الشرعية وينطبق على تلك الأجزاء من الشريعة التي لها سلطة إصدار فتاوى بشأن أشخاص محددين تتعلق بالتصديق على الحقوق واكتسابها وحل النزاعات.

٢- يشترط في القاضي صفات معينة هي البلوغ، والعقلانية، والإسلام، والعدالة، والرجولة، وأن يكون حاصلاً على ليسانس الحقوق لمزاولة هذه المهنة الخطرة.

٣ - نلاحظ الاختلافات بين علماء المسلمين فيما يتعلق بمؤهلات القضاة.

٤ - العدل لا يتحقق ولا ينفذ إلا إذا اتسم القضاء باستقلاله ضماناً للحقوق والحريات.

٥_ القضاء في الشريعة الإسلامية مكانة عظيمة ولا يميزه عن غيره إلا من تنطبق عليه أوصاف وشروط معينة ، مما يؤهله لهذا المنصب المشرف والخطير الذي من خلاله يمكن تحقيق العدالة التي أمر بها الله تعالى وكشف هذه الشريعة الإسلامية النهائية إلى قم بتأسيسه.

٦- تركز الشريعة بشكل خاص على استقلال القضاء ونزاهته ، والرقابة على القضاة لا تتعارض مع استقلال القضاء .

٧_ لا يجوز تعيين شخص في منصب قضائي إلا بعد التحقق من كفاءته وصلاحيته للقضاء .

٨_ في معظم الأنظمة القضائية يتفق القضاة على أن اختيار القضاة يجب أن يكون حسب تقدير القضاة أنفسهم ، حيث أنهم الأقدر على اختيارهم على أساس الشروط المتوافقة مع الدستور والقانون.

التوصيات:

١- بما أن مهنة القاضي خطيرة ومهمة من الناحية القانونية والقانونية ، فلا يمكن تحقيق العدالة بشكل كامل في المجتمع ما لم يتوافر لدى القاضي نفسه جميع الشروط والصفات.

٢- لتحقيق العدالة ، يجب على ولي أمر الدولة الإسلامية أو من ينوب عنه معرفة أهليته للولاية واستيفاء جميع شروط الولاية اللازمة قبل تقديم طلب تعيين قاضٍ.

٣- إذا كان القضاة يمثلون أوصياء العدل ، معتمدين بكل مكانة على سيادة القانون والعدالة التي يصنعها الضمير، بغض النظر عن أي شخص أو سلطة، فإن مهمتهم هي ضمان حسن تنفيذ الدستور وجميع القوانين ، وتعكس استقلال القضاء العراقي بما يحقق العدالة وفق العملية القانونية.

٤ - ضرورة التأكد من تفاصيلها وجمع شظاياها من خلال البحث العلمي الشخصي ، والجمع بين أقوال العلماء فيه ، خدمة للمصلحة العامة وتحقيق العدالة ، بما يكفل مسؤولية القضاة عن الضرر الناجم عن التقاضي. النزاهة القضائية.

٥- على القضاة الانتباه إلى زيادة المعرفة العلمية، واستمرار فهم آراء الفقهاء المعاصرين في التطور الكارثي للقضايا التي لم يتم العثور عليها في الحياة السابقة ، وعدم إيجاد تفسيرات لأجيال الفقهاء السابقة ، حرصاً على العدل والابتعاد. من الظلم او الاخطاء.

٦_ مسؤولية القاضي عن الأضرار في التقاضي يجب أن تكون على أساس توازن مصالح الأطراف الثلاثة (المصالح الاجتماعية - مصالح الضحايا - مصالح القضاء). لا داعي للمبالغة في الأدلة على خطأ القضاة ، لأنهم كائنات ضالة ومضللة ، ولا يعفون من الظلم. علاوة على ذلك ، فإن المبالغة في الأخطاء التي قد يجدونها من شأنها الإضرار بالمجتمع ، حيث يفقد الثقة في أهم

عنصر في نظامه القضائي ، القضاة ، وبالتالي احتمالية عودة المجتمع. استخدام القوة والعنف للدفاع عن الحقوق يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار وضعف الأمن. كما أدى ذلك إلى الإحجام عن المشاركة في القضاء ، وتدمير المرافق القضائية وتقليص عدد القضاة ، مما أثر سلباً على مصالح المجتمع.

المصادر والمراجع:

١. خالد محمد الجمعة، مبدأ استقلال القضاء في العهد الدولي لحقوق السياسية والمدنية والدستور الكويتي-دراسة مقارنة نقدية، بحث منشور في مجلة الحقوق-جامعة الكويت، العدد ١ لسنة ٣٢، ٢٠٠٨، ص١١٨.
٢. المادة ٨٧ من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
٣. أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، الطبعة ٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦٤٣.
٤. عاصم رمضان، الحريات العامة في الظروف الاستثنائية دراسة مقارنة، دار النهضة العربية- القاهرة، ٢٠١٠، ص١٢٠.
٥. جبرة عبد المنعم، مبادئ المرافعات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٦.
٦. عبد الغني بسيوني عبد الله، مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠١، ص١٧.
٧. فلاح مطرود العبودي، توازن السلطة وفاعلية النظام السياسي، ط.١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨، ص٩.
٨. زركار محمد قادر، استقلال القضاء كونه ركيزة من ركائز المحاكمات العادلة دراسة مقارنة في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، مجله الرافدين للحقوق، العراق، المجلد ١١، العدد ٣٩، ٢٠٠٩، ص١١.
٩. احمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، ط.٢، دار الشروق، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢، ص ٦٤٣.

١٠. محمد عزت فاضل، فاعلية الحكومة الاتحادية في ضوء التوازن بين السلطات، ط.١، منشورات مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٦، ص ٣٢.
١١. سيبان مصطفى، مبدأ استقلال القضاء، كلية القانون، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٣، ص ٣٠.
١٢. الفقرة (٢) من المادة (٩٣) مرافعات مدنية من القانون العراقي.
١٣. مهية احمد علي، الوسيط في رد القاضي، دار الأمل للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٣٢٢.
١٤. عبد الفتاح عزمي، تسبيب الأحكام وأعمال القضاة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٢٢.
١٥. صلاح الدين الناهي، مبادئ التنظيم القضائي، دار الكريم للنشر، الأردن، ٢٠١٣، ص ٧٦.
١٦. حمد العشماوي وعبد الوهاب العشماوي، قواعد المرافعات في التشريع المصري والمقارن، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص ١٢٣.